

كلمة الأستاذة الدكتورة نادية مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومدير مركز البحوث والدراسات السياسية

أرحب بحضراتكم في الجلسة الافتتاحية لأعمال الملتقى العلمي للعاملين والمهتمين ببرامج التربية المدنية في مصر والذي ينظمه المركز ويسعدنا ويشرفنا أن يكون معنا الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال وزير الشباب وأستاذ العلوم السياسية بالكلية. وتعلمون حضراتكم أن د. على الدين هلال قد لعب الدور الرائد في تأسيس وتفعيل مركز البحوث والدراسات السياسية باعتباره مركزاً رائداً على صعيد جامعة القاهرة. ولقد أبدى سيادته اهتماماً خاصاً بفكرة هذا الملتقى وأهدافه، حيث تم عرض الفكرة على مجلس إدارة المركز الذي يتشرف بعضوية د. على الدين هلال فيه، ولذا فإن مشاركته معنا، بإلقاء المحاضرة الافتتاحية يعد حجر زاوية أساسي في هذا الملتقى. فالدكتور على الدين هو أستاذ للعلوم السياسية وهو صاحب خبرة طويلة وغنية في مجال دراسات الديمقراطية والتغيير السياسي في النظم العربية والنظام السياسي المصري ولقد تعلمنا على يديه قيم وخبرات ونظريات هذا التغيير وأهميته. ولقد كان أول مؤتمر سنوي للمركز عام 1986، وربما أول مؤتمر على هذا المستوى في جامعات مصر، قد جاء تحت عنوان " النظام السياسي المصري: التغيير والاستمرار " كما ساهم سيادته في عقد أنشطة وإصدار أعمال هامة حول التحول الديمقراطي في مصر سواء على صعيد المركز أو خارجه.

السادة الحضور: أرحب باسمكم وباسم العاملين بالمركز بالدكتور على الدين هلال معنا في هذه الجلسة. وبعد هذا الترحيب اسمحوا لي أن أتوقف معكم قليلاً حول أهداف الملتقى وغاياته، وقبل ذلك حول مولد الفكرة وموضعها من سياق عمل المركز وأنشطته.

فإن المجال الذي ينتمي إليه موضوع الملتقى وهو التحول الديمقراطي في مصر بآلياته وقضياه المختلفة وبارتباطاته بالمجتمع المدني إنما يقع في صميم اهتمامات المركز منذ أمد طويل، أي منذ رئاسة د. على الدين هلال ثم خلال رئاسة د. نازلي معوض حيث تم تحت إدارتها تنظيم عدة دورات ولقاءات حول المشاركة السياسية وخاصة من جانب المرأة. ومن ثم فإن الاهتمام الكبير الآن بهذا الموضوع وغيره في الأوساط المدنية المصرية ليس مستحدثاً على اهتمام المركز. ويستهدف المركز كذلك دعم وتطوير الدور التنموي للجامعة ليس فقط كونها مركزاً للتعليم والتأهيل ونشر المعرفة ولكن أيضاً بالانفتاح على مشكلات المجتمع والتفاعل الميداني معها ومواجهتها، وهو ما يدفع المركز الآن للتعامل مع قضية تطوير البرامج التعليمية في مصر باتجاه التربية على ثقافة وقيم الديمقراطية والمواطنة، والجدل الدائر حولها، خاصة ما يتعلق بتطبيق برامج التربية المدنية داخل المؤسسة التعليمية المصرية. هذا الجدل الذي يثير العديد من القضايا في مقدمتها:

1. غياب رؤية تربوية شاملة تحدد الإطار العام لبرامج التربية المدنية، والتي تسعى لتغيير نمط التنشئة الاجتماعية السائد سواء على صعيد الفكر أو الممارسة
2. تبثر الجهود العديدة لمنظمات المجتمع المدني في سبيل بناء وتجريب برامج للتربية المدنية وغياب أي مساحة حقيقية لبناء تراكم في الخبرات أو تبادلاً.
3. غياب التنسيق والتعاون أو المشاركة الفعلية بين المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم صاحبة الولاية على المؤسسات التعليمية، أو بينه وبين وزارة الشباب المسؤولة عن ملايين الشباب المصري والآلاف من مراكز الشباب

4. عدم تبلور جماعة علمية مصرية قادرة على الإسهام في بناء وتطوير هذه البرامج أو تقديم الدعم الفني للمؤسسات التي تهتم بتطبيقها.

هذه الإشكاليات في ارتباطها بأهمية الحاجة إلى تطبيق برامج التربية المدنية تشكل قضايا تفرض التعامل معها أو طرحها للحوار المجتمعي، وهو ما دفع مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية لعقد ملتقى علمي على مدى 3 أيام تتناول محاوره الرئيسية هذه الإشكاليات والتي يمكن بلورتها في العناوين التالية:

1. **المحور الأول:** نحو رؤية تربوية ومحتوى قيمى ومعرفى ومهارى لبرامج تربية مدنية مصرية.
2. **المحور الثاني:** نحو بناء آلية للتنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني المهتمة ببرامج التربية المدنية.
3. **المحور الثالث:** نحو بناء آلية للتنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني وكل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب لبناء وتطبيق برامج التربية المدنية.

4. **المحور الرابع:** تفعيل إسهام الجماعة العلمية في بناء وتطوير برامج مصرية للتربية المدنية

ولقد تم تخطيط جدول أعمال الملتقى وتنويع أنشطته بحيث تتاح أكبر فرصة ممكنة لاستطلاع الآراء وتبادل الرؤى ولإقامة الحوار بين السادة الحضور المدعوين حول محاوره حيث يخطط الملتقى للتوصل إلى مخرجات محددة، وهى المخرجات التي سوف تتجه إلى:

1. إثارة حوار مجتمعي حقيقي له طابع الاستمرار حول برامج التربية المدنية في المؤسسة التعليمية.
2. البدء في إنتاج مادة علمية قابلة بذاتها للاستخدام كنقطة انطلاق للراغبين في العمل في مجال التربية المدنية.
3. خلق أوضاع مؤسسية مرتبطة بالقضايا المطروحة قادرة على الاستمرار والعمل بعد انتهاء المؤتمر (شبكات تنسيق وتعاون / لجنة للمتابعة).
4. بلورة نقطة ارتكاز يمكن اللجوء إليها أو الانطلاق منها للحصول على المشورة العلمية والفنية لبناء وتجريب مثل هذه البرامج (لجنة استشارية / تجمع علمي / مكتب فني .. إلخ).

إن هذه القضايا التي يتصدى لها الملتقى وما يتفرع عنها من محاور للعمل وما نأمل أن ينتج عن الملتقى - بإذن الله - من نتائج عاجلة وآجلة، جميعها تفترض مناقشة مجموعه من الإشكاليات الهامة التي تتلخص من وجهة نظري كالآتي:

1. ما هو مفهوم التربية المدنية، هل هناك مفهوم واحد. ماهى المفاهيم المتداخلة أو المترابطة مثل مفهوم التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة مثلاً أو غيرها؟
2. ما دلالة استخدام لفظ "المدنى" وهل يعكس هذا موقفاً معيناً من الدين ؟ ماهى طبيعة القيم التي تقوم عليها هذه البرامج؟ وماهى مصادرها واطرها المرجعية؟
3. ما العلاقة بين رؤى الأجهزة التنفيذية ورؤى منظمات المجتمع المدني من حيث محتوى البرامج وأساليب تنفيذها وأهدافها ؟

4. هل تعطى كل جماعة -آيا كانت ففتها بين منظمات المجتمع المدني- أولوية خاصة لبعض المجالات مقارنة بمجالات أنشطة التربية المدنية؟ ولهذا - كما ترون فى الجدول فان منسقي الملتقى قد صمموا ثلاث مجموعات من التجارب والخبرات، فى ثلاثة جلسات - باعتبارها مجموعات تمثل أما جمعيات أو مراكز أو معاهد.
5. هل تتم أنشطة للتربية المدنية دون أن تدرجها المؤسسات القائمة بما تحت هذا العنوان بالمعنى أو المفهوم الشائع والدائع عنه ؟

6. هل موجة الحديث عن التربية المدنية وبدأ تطبيقاتها والتي اقترنت ببرامج محددة تبنتها جهات تنفيذية ومدنية عدة، هل

هى نتاج الفترة الراهنة من التطور السياسى أم أن قيم وأهداف هذه البرامج كانت موجودة بصورة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى فى مراحل سابقة من التطور السياسى المصرى؟ بعبارة أخرى هل هى إنشاء جديد أم كشف عن موجود بالفعل ولكن فى صورة جديدة؟

7. هل برامج التربية المدنية يمكن استيرادها جاهزة أم هى نتاج لخصوصية فى التخطيط والتنفيذ؟ فهل برامج يتم تطبيقها فى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية هى ذاتها التى يمكن تطبيقها فى مصر؟

8. هل برامج التربية المدنية أو التربية على القيم الديمقراطية والمشاركة هى غاية فى حد ذاتها أم وسيلة؟ ما هى العلاقة بين المدنى والسياسى فى دولتنا ومجتمعاتنا؟ أى هل يمكن أن تحقق أهدافها فى ظل إطار غير ديمقراطى حقيقى أو يدعى الديمقراطية أو تنقصه أهم تحليلات الديمقراطية ألا وهو تداول السلطة والتعددية الفاعلة، بعبارة أخرى هل برامج التربية المدنية هى سبيل للتغيير التدريجى من أسفل، من القاعدة أملاً فى الوصول إلى التغيير السياسى الشامل أم أن التغيير السياسى من أعلى شرط مسبق لتفعيل نتائج وغايات تلك البرامج حتى لا تظل تلك البرامج وغيرها على الصعيد المدنى - مجرد علامة على صدق نوايا التغيير الديمقراطى أم أن التوازى هو الشكل الأمثل للعلاقة بين هذين الجانبين دفع التربية المدنية والتغيير السياسى؟

9. وأخيراً إلى أى حد يعد عدم توافر الموارد المالية عائقاً أمام تفعيل أهداف التربية المدنية؟ وهل الموارد البشرية المتوفرة تحقق الفرص المطلوبة؟ أم هى بدورها فى حاجة لتدريب؟ وما آثار الاعتماد على المنح الخارجية فى هذا المجال؟ وما هى آفاق تعبئة موارد ذاتية لتحقيق الاستمرارية لبرامج التربية المدنية؟

السادة الحضور أن مناقشة هذه الإشكاليات والقضايا فى جلسات الملتقى لتمثل قيمة علمية وعملية لا يمكن أن تتحقق من قراءة عشرات الكتب والمقالات النظرية والتطبيقية ولهذا فإن هذا الملتقى -مضموناً وأهدافاً وأسلوباً- يمثل خبرة يسعى المركز لتأسيسها حيث يعتمز المركز تكرارها فى مجالات أخرى مثل مهارات قيادى ونشطاء المجتمع المدنى، ومثل حوار الثقافات والأديان والحضارات وهما مجالان يستعد المركز لعقد ملتقى خاص بكل منهما خلال الموسم الجديدة للأنشطة التى نخطط له الآن من أجل تنفيذه ابتداء من سبتمبر 2004 وحتى يونيو 2005(*) .

وأخيراً أيها السادة الحضور: لقد استغرق الإعداد لهذا الملتقى ما يقرب من الثمانية أشهر، ابتداء من بروز الفكرة فى ذهني ومناقشتها مع د. عماد صيام وبلورتها وإعداد مخطط التنفيذ مع د. علا أبو زيد وحتى استكتاب الهيئات المشاركة فى هذا الملتقى. وبالرغم من انه قد واجه هذا الإعداد بعض الصعوبات نظراً لتعدد الجهات الذى يمكن أن تشارك، إلا أن من أمن بالفكرة مثلوا قوة دفع لنقل المشروع من مستوى الفكرة إلى التطبيق.

* تم فى 2004/9/3 عقد ملتقى العاملين والمهتمين بحوار الثقافات والأديان والحضارات تحت عنوان: "حوار شبكة عربية لحوار الثقافات بين الشعوب"، وذلك فى نطاق برنامج حوار الحضارات.

كما تم فى المدة من 2004/9/12-17 عقد دورة تدريبية لناشطين فى المجتمع المدنى على مهارات التشبيك والتفاوض بالتعاون مع مؤسسة كونراد ادنباور.

كما عقد المركز فى ديسمبر 2004 حلقة نقاش تحت عنوان: "المجتمع المدنى والتغيير الاجتماعى والتحول الديمقراطى فى مصر"، شارك فيها ناشطون وأكاديميون وجهات تمويل.

وأخيراً يجرى المركز مشروعاً بحثياً منذ يونيو 2004 لتقييم التربية المدنية وسيتم مناقشة أعماله فى نهاية عام 2005 ويصدر فى كتاب.

وأخيراً لعلكم تدركون أن هذا الملتقى قاصراً على المشاركين في أعماله، أى انه ليس نشاطاً مفتوحاً للمركز، حرصاً على أن يتوافر الوقت اللازم والمناخ المناسب للتفاعل بين جميع المشاركين في الملتقى، ولذا نأمل أن يتسع وقتكم للمشاركة خلال الأيام الثلاثة حتى يتحقق الهدف المطلوب من انعقاد الملتقى، فبدونكم لن يكون الملتقى في حين انه لأجلكم تم تنظيم الملتقى. ومن ثم فإني أشكركم مجدداً على قبولكم دعوة مركز البحوث والدراسات السياسية للمشاركة في هذا الملتقى وآمل أن يكون بداية مشوار علمي منتظم تنظم على صعيده ملتقيات أخرى تكمل مشوار لا يتحقق بلقاء واحد، كما أشكر بامتنان وتقدير الجهد الرائع الذى بذلته الدكتورة علا أبو زيد بالتعاون مع د. عماد صيام في وضع مخطط التنفيذ، من حيث تحديد المحاور والمشاركين. هذا ولقد بذلت د. علا أبو زيد جهداً فائقاً لتنظيم عقد هذه الأيام الثلاثة واتخاذ الإجراءات الفنية والإدارية والعلمية اللازمة لهذا الانعقاد وساعدتها في ذلك المنسقة التنفيذية للملتقى أ. نسمة شرارة، فلهما وللدكتور عماد صيام أتقدم بخالص الشكر.